صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 271أغسطس 2005 - جمادى الثاني - رجب 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

آل خليفة يمارسون سياسة فرض الامر الواقع بعد ان كمموا الافواه

جاء قانون الجمعيات الجديد ليؤكد ما قيل كثيرا حول طبيعة النظام المتسلط على الرقاب في البحرين، وانه استبدادي بدون حدود، يتذاكى على الناس ويتظاهر بما لا يؤمن به. ويضاف هذا القانون التعسفي الذي يكرس مبدأ تأميم المعارضة، الى سلة القوانين التسلطية الاخرى، ومنها قوانين التجمعات والصحافة والتجنيس وحماية المعذبين وسواها من الاوامر الملكية التي الغت مبدأ حق المواطنين في التشريع لأنفسهم. هذا القانون طرحته العائلة الخليفية في البداية وتركته معلقا فيما كانت تعد الارضية لفرضه تدريجيا، ثم طرحته على مجلسيها لاقراره، ليبدو "قرارا ديمقراطيا" يتم فرضه لاحقا بالنار والحديد. وناقشته الجمعيات مرارا، وعبرت عن رفضها اياه، ولكن العائلة الخليفية لم تكترث بتلك الاعتراضات، وواصلت اسلوبها في فرض ما تريده. في الماضي كان الامير يصدر مرسوما اميريا ويطبقه على البلاد وسط الاحتجاجات والاتهام بان ذلك نمط قمعي من فرض الارادة. وحكمت البلاد على مدى ربع قرن بمراسيم اميرية كان لها قوة القانون. اما الشيخ حمد فقد "طور الامر" ليجعل المراسيم الملكية تأخذ طابعا ديمقراطيا، بعد ان شيد مجالسه التي تقر ما يريد وترفض ما لا يريد. انها ادوات طيعة بيد الحكم الجديد الذي اصبح يفرض القمع والاستبداد عبر وسائط يروج اعلامه انها مؤسسات ديمقراطية. وقانون الجمعيات الذي اقره مجلسا الشيخ حمد، ثم أقره شخصيا، يهدف لتطويع الارادة الشعبية لرغبات العائلة الخليفية، اذ يفرض على الجمعيات ان تعترف اولا وقبل كل شيء بدستور العائلة الخليفية المفروض على الشعب بوسائل قمعية وارهابية كشفتها الممارسات الاخيرة للنظام. ولا بد من الاشارة الى ان تشكيل تلك الجمعيات جاء على خلفية ما حدث في 14 فبراير 2002 عندما "فاجأ" الشيخ حمد شعب البحرين بدستوره التسلطي، وفرضه على انقاض الدستور التعاقدي، ليؤسس لمرحلة حكم متميزة عن الحقب الماضية في كافة وجوهها.

لقد جاء اصرار العائلة الخليفية على اصدار قانون الجمعيات، برغم معارضة الشعب القوية لذلك، ليؤكد استمرارها في نهج الاستبداد واعادة تركيب الوضع الداخلي بالشكل الذي يزيل معوقات تنفيذ مشروعها الشيطاني الخطير. ذلك المشروع الذي يهدف لاحداث تغيير جوهري في البلاد يتصل اولا بالتوازن السكاني، وثانيا بآلية الحكم والتشريع، وثالثا بصياغة مجتمع مدني بلا هوية ثقافية او طموح سياسي مغايرين لما تريده العائلة الخليفية، ورابعا بخلق ادوات امنية شرسة لحماية العائلة الخليفية من الغضب الشعبي. لقد قام مشروع الشيخ حمد من الاساس، ليس على تغيير نمط الحكم الخليفي ليناسب شعب البحرين، بل تغيير الشعب ليناسب الحكم الخليفي التوارثي المطلق. وسياساته في السنوات الخمس الماضية تؤكد هذا المنحى. واذا كان في بداية الامر قد انتهج اسلوب التخدير لتمرير ذلك المشروع، فانه اليوم قد بدأ بأساليب اخرى اشد وحشية واستبدادا، بعد ان انتهى مفعول وسائل التخدير. فلم يعد سرا وجود مشروع سياسي يختلف تماما عما حاول الشيخ حمد في البداية اقناع الناس به، وان هذا المشروع يزداد وضوحا يوما بعد آخر. كما لم يعد سرا ان هذا المشروع مدعوم بأموال الشعب المختلسة التي ازداد اختلاسها في عهد الشيخ حمد. فاذا كانت الاختلاسات المالية من قبل رموز الحكم الخليفي في الحقبة الماضية تتحرك ضمن مئات الملايين من الدولارات، فقد اصبحت الآن

التتمة صفحة 8

* إعتدت قوات الصاعقة التابعة لقوة الدفاع بأمر من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على المعتصمين الذين كانوا ينون إقامة مسيرة بإتجاة البرلمان ، إحتجاجا على تمرير الميزانية العامة بدون الضمان ضد التعطل ، وقد مارست القوات الضرب الهمجي بالهروات على كل من تواجد في المنطقة .وأدى ذلك إلى جرح أكثر من 50 من المواطنين نقلوا للمستشفى وكان من بينهم الناشط الحقوق عبدالهادي الخواجة ونبيل رجب وعباس العمران و كان السيد حسن الساري 24 سنة قد أدخل غرفة العناية القصوى بسبب الضرب الذي مورس على رأسه .

* عند سماع المواطنون خبر الاعتداء سادت حالة من الغليان الشعبي في الشارع ، وتجمع المواطنون في مسجد الصادق بالقفول لتخرج مسيرة بعد ساعة من جريمة الضرب ، وسارت المسيرة في شوارع العاصمة المنامة متجهه نحو البرلمان ، ولكن توقفت بالقرب منه، بعد أن عززت قوات الشغب والصاعقة تواجدها قرب البرلمان وتهيأت للهجوم الذي كان سيؤدي لسقوط ضحايا .

* وافق مجلس الشيخ حمد البرلمان على مشروع قانون الجمعيات ، الذي تم تفصيله لكي يكبل الجمعيات السياسية ، فقد احتوى القانون على مواد منها ، منع الاتصال بالخارج من منظمات وجمعيات وشخصيت إلا بإذن الوزير ، ومنع إقامة الفعاليات في المساجد والنوادي ، ورهن قرار الغلق والحل بيد الوزير ، ويعكس هذا القانون مع حزمة القانين الآخرى حالة الاستبداد المقنن.

*في اليوم الثاني21 – 23 يوليو 2005 من الورش التحضيرية لمنتدى المستقبل الذي إنعقدة في فنسيا - إيطاليا تحت عنوان التعددية السياسية والانظمة الانتخابية، قدم عبدالهادي الخواجة مداخلات وتوصيات هامة. وشارك في المؤتمر حوالي 120 بينهم ممثلين عن الدول الثمان الكبرى، ومنظمات دولية واقليمية، ورؤساء وزراء ونواب سابقين، اضافة الى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية واحزاب سياسية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتحدث الخواجة عن واقع التجربة الديمقراطية الشكلية في البحرين ، ونقل للحضور صورة الهمجية من الضرب الذي مارسته قوات الأمن ضد المعتصمين والنشطاء من حقوق الإنسان .

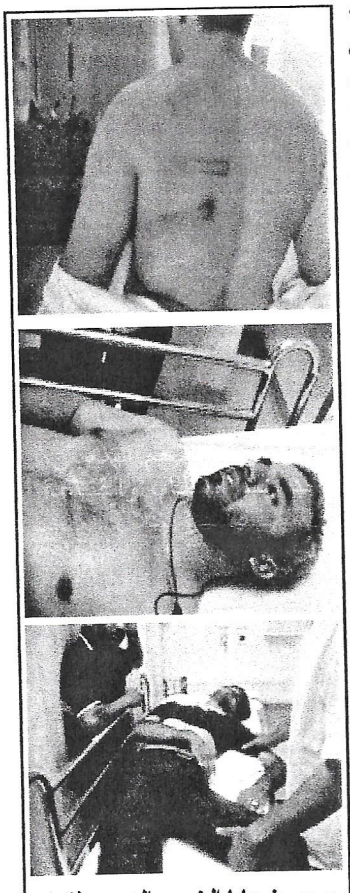

صور ضحايا الضرب الهمجي لقوات الصاعقة التابعة لوزارة الدفاع

فلنستعد للتضحيات لكسب حقوقنا المشروعة او نرضى بالمذلة

كلمة الاستاذ عبد الهادي الخواجة بمسجد الامام الصادق، في ندوة الاعتداءات الوحشية على العاطلين يوم الجمعة الاسود

16 يوليو 2005

قال الحسين بن علي (ع) في خطابه إلى أهل الكوفة:"أما بعد..فقد علمتم إن رسول الله (ص) قد قال في حياته من رأى سلطانا جائرا، مستحلا لحرام أو تاركا لعهد الله ومخالفا لسنة رسول الله، فعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، ثم لم يغير عليه بقول ولا فعل، كان حقا على الله أن يدخله مدخله. وقد علمتم أن هؤلاء لزموا طاعة الشيطان، وتولوا عن طاعة الرحمن، واظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، واحلوا حرام الله وحرموا حلاله "

ثم قال الحسين (ع) في أسباب خروجه على الحكم الوراثي القبلي الأموي:

"إني لم اخرج أشرا ولا بطرا، ولا مفسدا ولا ظالما. وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي محمد (ص)، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر...فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق، ومن رد علي هذا، اصبر حتى يقضي الله بيني وبين القوم، والله خير الحاكمين"
وقد خرج الحسين لا يريد حربا، ولا أن يبدأ بقتال ولكنه تسلح ليدافع عن نفسه وعن حرمه. وحين خيره والي الكوفة عبيدالله بن زياد بين الاستسلام أو القتل، قال مقولته المعروفة:
"إن الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة. يأبى الله ذلك لنا ورسوله والمؤمنون وجدود طابت وحجور طهرت وأنوف حمية ونفوس أبية من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام ألا قد أعذرت وأنذرت

ونحن نتسائل: من الذي اعتدى على الشباب بالأمس بهذه الوحشية البالغة، وبذلك التمادي في وضح النهار، وأمام مرأى الناس وسمعهم؟

إن اليد التي كانت تعتدي على أجساد الشباب المعتصمين كانت يد من كان الأشد شراسة أيام انتفاضة التسعينات، وكان يشرف على القوات الخاصة العسكرية التي استباحت القرى واعتدت على حرمات الناس، إنها يد صاحب مشروع التغيير الديمغرافي، وتجنيس عشرات الآلاف من البدو في قوات الدفاع والقوات الخاصة منذ التسعينات وحتى الآن، إنها يد من ازداد التوظيف الطائفي والقبلي في عهده بشكل غير مسبوق، إنها يد من ازدادت في عهده البطالة وأزمة السكن وتدهور المستويات المعيشية، ليتسنى له بين فترة وأخرى أن يتصدق بالعظام باسم مكرمات يتم دفعها من أموال الشعب، ويسرق معظمها الذئاب والضباع المتسلطين على أجهزة الدولة، إنها يد من وزع الأراضي والسواحل والبحار على إخوانه وأبناءه حتى ضاقت الأرض بما رحبت على المواطنين البائسين الذين لا يحصلون على مأوى يحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم، إنها يد من استغل ميثاق العمل الوطني، ليأتي بدستور يعطيه جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية، دون حسيب ولا رقيب، فننام على الميثاق ثم نصحى على مملكة دستورية استبدادية،

إنها يد من لبس بزته العسكرية وجمع مجلس الوزراء ردا على اعتصامات سلمية أمام الديوان،

إنها يد من أسس قوات الدفاع وقوات الصاعقة الخاصة، ولكن ليس ليصد بها الجيوش المعادية، وإنما ليستبيح بها بالأمس القرى البائسة، وليعتدي بها اليوم على أجساد بضعة عشرات من المعتصمين المسالمين:
عند ديوانه الذي هو مفتوح لحاجات وشكاوى المواطنين، ثم في مركز أمن الرفاع المنطقة المحرمة على بقية المواطنين، ثم يوم أمس عند مسجد الفاتح
انه سليل الفاتح الذي فتح البحرين عنوة واستباح حرمات أهلها قبل اكثر من مأتي عام، وكأن أهل البحرين لم يكونوا مسلمين موحدين، ليسلبهم - هو وسلالته - ارادتهم وكرامتهم ومزارعهم ومصائدهم وسواحلهم ،،
انه قائد قطيع الذئاب الذي لبس جلد الحمل ليخدع الناس وينصب نفسه ملكا ثم يقلب لهم ظهر المجن بديمقراطيته المشوهة ومظاهر التغيير الكاذبة، الذي تسلم لهم البلاد والعباد والاموال والاراضي وتملكهم رقابنا لعقود قادمة، ولكن تحت يافطات وشعارات براقة،،

لا اقول سوى اننا امام منعطف تاريخي آخر، اما ان نتحمل فيه الصعاب ونتحلى بالشجاعة والحكمة والبأس والاباء، او ان نستسلم لقدرنا كمجموعة كبيرة من النعاج المتفرقة البائسة يحكمها الذئاب الذين يعيشون على لحومها ودمائها،اما ان نحمل رسالة محمد (ص) الذي جاهد اعداء الانسانية بمختلف السبل او نقبل بأبو سفيان الذي يعدنا الحكم الاموي القبلي، اما ان نرفع راية الحسين وزينب عليهما السلام، فنقوض الدولة الاموية ولو بعد حين، او ان نقبل بيزيد الذي يقتل ويفجر ويتخذ من عباد الله خولا وأموالهم وأراضيهم دولا،

انهم ضعاف لانهم يبنون دولتهم على الباطل، والتسلط، والنهب، والقمع، واذلال الناس، والتمييز العرقي والطائفي،
ولكنهم اقوياء بضعفنا وتفرقنا وتخاذلنا عن حقوقنا التي اعطانا الله اياها، واقرت لنا بها المواثيق الدولية،
ان ضرباتهم لنا لا تضعفنا بل تقوينا، ولكن الذي يضعفنا هو ان بعضنا يخذل الآخر ويجبنه، بل وينتقده في العلن ويعين الظالم عليه، كل ذلك بحجة الخوف من المجهول ومن بطش الظالم،وكأن ذلك اسوأ من انتهاك الحقوق الانسانية والاذلال وامتهان الكرامة،
وكأن الاسلام لم يقل لنا جاهدوا تورثوا ابنائكم عزا. أو كأن الاسلام لم يحث على الاخذ على يد الطاغية الظالم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكأن الرسول (ص) لم يحمل السيف ليحمي المسلمين من اهله القرشيين. وكأن الحسين وبقية ائمة اهل بيت الرسول (ص) لم يثوروا على الظلم، أو يعاضدوا الثوار، حتى لم يمت احد منهم الا مقتولا او مسموما..
لقد تجرأ هؤلاء على فعلتهم الشنعاء يوم الاحد الاسود في الرفاع، ويوم امس عند مسجد الفاتح في الاعتداء على الشباب العاطلين المسالمين ، لانهم جربوا – وبدون أي سبب- استباحة حرمة العلماء والرموز يوم مسيرة فلسطين والنجف، وتم تمريغ اجسادهم في التراب، ولم نهب للدفاع عن كرامتنا وسلمنا امرنا لهم خوفا منهم أو وثوقا بأن من يرأس القبيلة ذئب طيب وديع. فاذا سلمنا امرنا اليوم ايضا فاننا امام مستقبل لن تبقى لنا فيه كرامة ولا حقوق.

ان طريق الحرية والحقوق ليس مفروش بالورود والرياحين، ولكنه مفروش بالضنك والمعانات والتضحيات، حتى وان كان باتباع السبل السلمية، ورغم ان الحكم بممارساته قد افقد نفسه الشرعية، واعطى الشعب الذي هو مصدر السلطات جميعا حق التمرد والعصيان، الا اننا نهيب بابناء الوطن، والمشاركين في الاعتصامات التزام السبل السلمية، ليس فقط لان المبادرة بالعنف لن تخدم استرداد الحقوق، وليس فقط لانها قد تخرج عن السيطرة وتلحق الضرر بالجميع، ولكن لان العالم سيستجيب اخيرا لوسائل العمل السلمي، ولكن ليس قبل تحمل الآلام وبذل التضحيات، ولكن بعض الشباب يسألون ان كان من العقل ان نترك اجسادنا عرضة لعصي قوات الصاعقة الملثمين الجبناء، الذين لم تزيدهم سلميتنا الا شراسة وعدوانية، فاذا لم نتسلح بالحجارة للدفاع عن انفسنا، فماذا سيمنعهم من ايقاع اشد الاذى بنا؟

التتمة صفحة (3)

تتمة كلمة الخواجة ص (2)

ولكن ليس قبل تحمل الآلام وبذل التضحيات، ولكن بعض الشباب يسألون ان كان من العقل ان نترك اجسادنا عرضة لعصي قوات الصاعقة الملثمين الجبناء، الذين لم تزيدهم سلميتنا الا شراسة وعدوانية، فاذا لم نتسلح بالحجارة للدفاع عن انفسنا، فماذا سيمنعهم من ايقاع اشد الاذى بنا؟

واقول: بأن الحجارة لا تجدى نفعا، وكذلك اية وسائل هجوم اخرى حتى وان كانت بدائية، ولكنني لا استطيع ان الوم من يحمل عصاة او انبوب بلاستيكي للدفاع عن نفسه فقط وليس للمبادرة بالاعتداء.

ان حق التجمع والاعتصام السلمي حق اصلي وطبيعي لجميع الافراد والمجموعات، ولن تثنينا الاعتداءات الهمجية، أو القوانين التعسفية من ممارسة هذا الحق. لقد قلنا بأن حمل السلاح لمقارعة الظلم لم يعد افضل الطرق لحل الامور واسترداد الحقوق لانه قد يؤدي الى المزيد من الانتهاكات والضرر. ثم قلنا بأن وسائل العنف البدائية مثل الحجارة والتفجيرات الصوتية لا تجدي نفعا ولا تثبت حقا، ولكننا لن نتنازل ابدا عن وسائل الاحتجاج السلمي حتى وان اطلقت السلطة وحوشها على اجسادنا أو استباحت دمائنا. وان السلطة لن تتمادى الا اذا رأت التخاذل والصمت المحلي والدولي عن نصرة هؤلاء المدافعين عن حقوقهم.

ورسالتنا الى من يحكم البلاد والعباد، بأنه ان كان يدري بما حصل ولم يحرك ساكنا فتلك مصيبة، وان كان لا يدري فالمصيبة اعظم. وان أي ملك او حاكم لن يستطيع البقاء في الملك فضلا عن توريثه الى ابناءه بالاستبداد والقمع وسلب الناس حقوقهم، وانما بالعدل والديمقراطية الحقيقية ورضا الناس، فالملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم.

واني اوجه نداءا مدويا باعلى صوت، هو نداء المحرومين والمستضعفين، الذين قرروا ان يدافعوا عن حقوقهم ويرفضوا الظلم والنهب والمذلة،

انه نداء ابو الشهداء الاحرار - الحسين بن على (ع) في ساحة كربلاء:

هل من ناصر ينصرنا..

هل من معين يعيننا..

والحسين كان اسدا شجاعا حكيما.. ولم يكن نداؤه عن ضعف وانما القاء للحجة.

اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم

واشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

ديوان الشيخ حمد يدير لعبة القتل والاستبداد والطريق أصبح مفتوحا للانفكاك والدخول في الحركة الشعبية

تمر الحركة المطلبية في البحرين بمنعطف جديد آخر، فالعائلة الخليفية تواصل كتابة تاريخها المخزي من جديد، فلا تزال تلاحق أبناء أوال الصامدين، ولا تتورع عن ضربهم والاستهانة بكرامتهم وعلى مرأى من العالم، كما حدث في يومي الأحد والجمعة الأسودين. إن العائلة الخليفية تعمل اليوم بكل الوسائل من أجل إحداث الانشقاق داخل الصفوف، ولم تتوقف مخابرات الخليفيين للحظة عن بث الشائعات والأكاذيب لكي تحاصر الحراك الشعبي المتنامي، وقد شاهد الجميع أن المخطط الخليفي يستهدف القضاء على العنفوان الشعبي الذي فضح أكاذيبه وعرّى مشاريعه التخريبية في أوساط الناس وفي المحافل والمنظمات الدولية. وكما خرج شعبنا من محن الماضي العسيرة، فإنه سيمضي إلى الأمام شامخاً، لا تعوقه المؤامرات الخليفية ولا ترهبه همجية المرتزقة وقوات الصاعقة الجبناء، فالجراح والعذابات التي حفرها المرتزقة المجرمين على الأجساد ستكون دافعا جديدا لاستمرار النهوض المطلبي، والبوح عاليا بخزي النظام وطابعه الدموي. لقد نطق الأستاذ عبد الهادي الخواجة بالحق المبين، والجراح الغائرة في جسمه النحيل لم تزده إلا إصرارا وبصيرة، فكان خطابه المدوي الذي أشار فيه إلى المسئول الحقيقي عما يحدث من جرائم وانتهاكات، فالشيخ حمد هو الذي يدير لعبة القتل في البحرين، وتاريخه الدموي ليس خافيا على ذاكرة الناس، فها هي الأوامر تصدر عن ديوانه لإنزال الضرب والاعتداء المهين على أبناء البحرين لثنيهم عن الاحتجاج السلمي، وها هو يزجّ بقواته العسكرية للانتقام من النشطاء والمطالبين بالحقوق، ولم يكن غريبا أن يتحرك هذا الديوان لكي يأمم المساجد ودور العبادة، كما أممت من قبل النوادي والمؤسسات الرياضية وحُرمت من المشاركة الوطنية. ذلك كله يأتي في سياق واضح مع مؤامرة الانقلاب على الدستور العقدي وجريمة التخريب الديموغرافي، فكلها مؤامرات تمت حياكتها في ديوان الشيخ حمد وبعناية مباشرة منه، فما الذي يستوجب عمله الآن؟

لقد سجّلت المعارضة موقفا متقدما عندما رفضت الانخراط في دستور 2002، واستطاعت أن تحافظ على ذاتها برفضها الدخول في المحرقة الخليفية، وقد كان المطلوب أن تزداد المعارضة قناعة بأن فكرة التغيير من الداخل التي يروجها النظام ووكلاؤه قد أثبتت الأيام أنها أكذوبة كبرى. ومع افتضاح النظام وانكشاف جرائمه، كان من المفترض أن تتقدم المعارضة إلى الأمام، وتعلن أكذوبة المشروع الإصلاحي برمته، والانفكاك خطابيا عن المفردات السلطوية التي كان يراد لها أن تكون معابر للتدجين والتخدير والتفريغ، ومع أن هذا الانفكاك ظل بطيئا ومحدودا ومبطنا، إلا أن الأحداث المتسارعة، والتأكد اليومي بأن ديوان الشيخ حمد ماضٍ في مؤامرة القتل والإرهاب وتعميم الاستبداد، كان كافيا للخروج من دائرة التردد وسياسة الانتظار وإعلان المفاصلة مع كلّ إفرازات مشروع التخريب والاستبداد الخليفي، وخوض معركة سياسية ووطنية شاملة لاسترداد الحقوق. ومع رضوخ نواب الشيخ حمد لإرادته وإقرارهم قانون الجمعيات، يصبح الباب مفتوحا لكي تستعيد المعارضة منهجيتها في العمل السلمي، وتمضي في اتجاه مناهضة واقع الاستبداد الشامل، وعدم الاعتراف بقوانين الأمر الواقع التي تفرضها العائلة الخليفية كل يوم، وتتخلص من كل أعباء الارتهان إلى مشروع التخريب وإكراهاته القسرية، وسوف تجد المعارضة مع هذا الطريق أنها الأقرب إلى إمساك الواقع السياسي والقدرة على تحريك الفعل المطلبي والاحتجاج ضد جرائم النظام ومؤامراته.

إن المعارضة، وخصوصا الامتداد الذي يعبر عنه تيار الانتفاضة وقاعدتها الشعبية، تملك الاستعداد المناسب لاستلام هذه المرحلة الجديدة من العمل الوطني والمطلبي، خصوصا مع الأجواء المطلبية المتقدّمة التي زرعتها الحراكات الشعبية في الأشهر الماضية، والتي أخذت بريقا لامعا في إدارة الاحتجاج المطلبي خارج الأطواق الخليفية وأطر الاستبداد المقنن، وأثبت هذا الحراك الشعبي المتحرر من هيمنة الاستبداد وقوانينه أنه أكثر فاعلية في التعبير المطلبي وأقدر على تحقيق الانجاز التراكمي، كما أنه قدم أمثلة حية على نضجه وحكمته العالية في ترسيخ منهجية العمل السلمي المقاوم كما يعبر الأستاذ عبد الوهاب حسين، وهي المنهجية التي يمكنها أن تكون مثمرة أكثر مع تحرر المعارضة من قيود النظام، والانطلاق في ساحة العمل الشعبي بلا كوابح الزامية وبلا محظورات قانونية.

إن هذا مفرق هام في تاريخ [illegible] وكل المعطيات يمكن أن تكون لصالح المعارضة والحركة الشعبية، وطبيعة هذه الظروف تتطلب مزيدا من التلاحم الشعبي، والاستهداف الموحد ضد النظام، والقناعة العملية بعدم جدوى المطالبة من خلال أدوات النظام وقيوده، والاستعداد الثقافي والميداني لحراك وطني يستثمر عطاءات الفعل الشعبي الأخير ويبني عليه المزيد، وما يملكه شعبنا من مخزون إيماني وتاريخ طويل من العطاء والتضحية وما يحفل به من خيرة الرموز المجاهدة والصابرة والثابتة على الحق رغم الأشواك والمنغصات، يفتح طريق شعبنا على أفق واسع من الأمل وتحقيق النصر المؤزر إن شاء الله. (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ) [محمد:7-8]

معالم محو هوية الشعب البحراني

الجزء الثالث

د.عبدالجليل السنكيس

لقد استعرت حملة التغيير الديموغرافي على الأرض قبل وأثناء تولي حمد بن عيسى آل الخليفة الحكم في 6 مارس 1999م، كما اوضحت الوثائق المختلفة حيث رجت عملية التجنيس بالجملة لجنسيات مختلفة ولكن من خلفية مذهبية، قبلية، إجتماعية وثقافية محددة كما تمتاز بالحقد والكراهية والفضاضة. ولذا تم توظيف الكثير من هؤلاء المجنسين في المؤسسات الأمنية التي تتطلب استعمال العنف والقسوة، كما في قوات مكافحة الشغب، التحقيقات، الشرطة العسكرية، وغيرها. البعض الآخر من تلك الجنسيات- من قبائل السعودية بالتحديد، لديه الجواز البحريني وهو في بلاده متنعماً بهويته الأصلية، يستقدم للبحرين متى ما جاء النداء، وشاءت الحاجة واقتضت الظروف.

إضافة الى تحويل الشعب البحراني الى أقلية، يهدف التغيير الديموغرافي أيضا الى اتباع وسائل ممنهجة ترمي الى محو هوية الشعب وإخفاء معالمه الثقافية وتضييق الخناق على ممارساته الدينية. وفيما يلي بعضٌ من معالم هذا المشروع:

1) مصادرة حق تعليم التربية الدينية:

يستند تعليم التربية الدينية في مناهج وزارة التربية والتعليم على أحد المذاهب الأربعة المعروفة لأبناء العامة، بالتحديد المذهب الشافعي. وهو مذهبٌ، يتشابه في بعض الفتاوي الفقهية للمذهب الخامس، المذهب الجعفري، وهو غير معترف به- عملياً- بل يُحرم أتباعه، وهم اكثر من 70% من شعب البحرين، من أي فرص تعلمه من خلال الوسائل التعليمية المتاحة لغيرهم

كيف يعقل ان شعباً أغلبيته شيعية، يُدرّسُ، بل يُفرضُ على ابناءه تعلم التربية الدينية في مدارس حكومية استناداً على مذهب غير مذهبهم؟ بل حتى في المناطق التي يقطنها الشيعة بنسبة 100%، يفرض على أطفالها من بنين وبنات، ان يتعلموا اموراً في التربية الدينية لا تتماشى، بل تتعارض في بعض الاحيان، مع عقيدتهم المذهبية. ولا يوجد ظلم أكبر من هذا، فالتلاميذ في سن مبكر، وتندرج هذه المسلكية تحت إطار التوجيه الثقافي والديني، وهو أمرٌ لايجوز في حق الأطفال، ويعاقب من ينتهجها. في الوقت المخصص للتربية الدينية في مدارس بريطانيا، مثلاً، واحتراماً لمبدأ حرية العقيدة والمعتقد، يفصل الأطفال المسلمون، وهم جالية أقلية، في فصل لوحدهم، ويخصص لهم مدرسة مسلمة تقوم بتدريسهم أساسيات الإسلام. لا يجوز بأي حالٍ من الاحوال أن يفرض على أبناء الشعب أن يتمذهبوا او يضعف ارتباطهم العقيدي بمذهبهم من خلال برامج التعليم الإعتيادية.

ولن أزيد في هذا الجزء من الموضوع، ولكن بدراسة فاحصة لمناهج التربية الدينية في المدارس الحكومية والخاصة بالبحرين، يمكن الخلوص الى أن هناك مصادرة متجذرة لحرية التعليم الديني للشيعة في المدارس العامة التي تعنى بها بشكل مباشر وزارة التربية والتعليم. بل يلاحظ تغييب في كتب التاريخ الإسلامي لبعض فقرات التاريخ الإسلامي العام، ولكنه يرتبط بعقيدتهم ومذهبهم، ولهذا يتم تغييبه، مثل على ذلك، قصة مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب (ع)، ابن بنت رسول الإسلام محمد (ص). وغير المعهد الديني الجعفري الذي سمح له بالعمل مؤخراً، لم يمنح أي ترخيص لأي من رياض الأطفال أو المدارس الخاصة لتعليم التربية الدينية بشكل رسمي خالص ومركز استناداً الى المذهب الجعفري، خصوصاً في المناطق التي يقطنها أتباعه.

2) مصادرة التوجيه الديني في الإعلام المحلي:

منهجية التغييب متبعة أيضاً في جميع الأنشطة الدينية المعروضة على التلفاز أو الصحف الحكومية أو المذياع. وقد لوحظ في السنتين الأخيرتين، تغطية خبرية على التلفاز وأخرى تقريرية على مستوى الصحافة لفترة العشرة الأولى من محرم الحرام، وهي تغطية مزاجية، خجولة، غير معمقة، وغير مدروسة، كما لا يسمح بدور فعّال لها من خلال برامج موجهة وراقية ومؤثرة، كما يتم التحكم في المحتوى والعمق ونوعية الحديث القصصي عن عاشوراء، بحيث يتم ضمان تقليل التعاطي مع المتحدث

في البرامج الدينية الملقاة في الأعلام، هل سمعتم بالسماح لعالم دين شيعي يتحدث عن المذهب الجعفري او يفتي أو يسأل في الفتاوي حسب معتقدات الشيعة سواءً في إحدى وسائل الإعلام- راديو او تلفزيون او صحافة رسمية؟ فإطلالة سريعة على البرامج الدينية الأسبوعية- سواء كانت في التلفاز، أو الراديو، أو في الجرائد الرسمية، تبين نسبة الحضور الشيعي فيها. فلماذا يلغي الإعلام الرسمي حق شيعة البحرين من الوجود والتمثيل الحقيقي؟ لماذا لا يعتبر الإعلام الرسمي أن للشيعة حقاً في الإستماع والإستفسار للفتاوي والبرامج الدينية إستناداً لرؤياهم الشرعية، من خلال وسائل الإعلام المتوفرة للشعب؟

لا أحد، كائناً من يكون، أن يعطي لنفسه الحق أن ينفي أو يلغي هذا الحق لأبناء الشعب. إن من يقوم بهذا النوع من العمل هي جهة لا تعترف بهذا الشعب وفي حقه بالحفاظ على هويته الدينية من خلال ممارساته لهذه الهوية، باي وسيلة، وبكل حرية ودون مصادرة. بل إن ما يحدث تغييباً صارخاً متمادياً، بما للكلمة من معنى، ولايمكن تبريره او الدفاع عنه. إن مايجري على مستوى السياسة الإعلامية، انتهاك فاضح لحقوق الحريات الدينية وتعلمها وممارستها، وهذا أمر غير مقبول تحت أي عنوان أو تبرير. التعلم الديني وممارسة الشعارات حقٌ أصيل ضمنته وحمته جميع الشرائع السماوية والتشريعات الأرضية المستندة على مبادئ الديمقراطية والبعيدة عن سياسة إلغاء الآخر.

3) تغييب المعالم الشيعية:

لقد عمل النظام على إخفاء كل ما يدلل على أصالة هذا الشعب وعلى محو كل المعالم الدالة على جذوره ومحاولة خلق معالم جديدة. وسوف أذكر هنا عدة علامات تحت هذا العنوان، هناك المزيد بلا شك:

أ- شارع البديع- هذا الشارع يمتد من منطقة النعيم غرب العاصمة المنامة، مروراً باكثر من 15 قرية على الساحل الشمالي للبحرين. سمي هذا الشارع باسم آخر وأصغر القرى على هذا الشارع- مساحة وسكاناً، بل من أحدثها من ناحية الوجود في جغرافية وتاريخ البحرين. في ذات الوقت تم تجاهل قرى أقدم، واكبر مساحة وكثافة سكانية، بل جذوراً وعمقاً ودوراً تاريخيا للبحرين. ما يميّز قرية البديع- على ما تقدم- أن سكانها، مع كل الاحترام والتوقير- هم ليسوا من شيعة البحرين، بل ينتمي اكثريتهم لقبيلة الدواسر - السعودية الأصل والتي تتمتع بحظوة لدى آل خليفة. وما يميّز القرى الأخرى المهمشة، على شارع البديع، انها كلها شيعية، ولاتحظى بعناية واهتمام الحاكم، مما جعلها محل تغييب على جميع المستويات.

من أراد الذهاب الى منطقة شمال البحرين، من أي منطقة كان، فالعلامات المرورية الدالة، كلها ترشد الى البديع، لا غير وكأنها القرية الوحيدة الموجودة على ذلك الشريط، وكل- أي تلك العلامات- تغيّب قرى المنطقة الشمالية الشيعية. وللقادم من جسر الملك فهد او من مطار البحرين، الإشارات المرورية للمنطقة الشمالية يعبر عنها بإشارة الى هذه القرية. (تجب الملاحظة هنا ان هذه الإثارة ليست موجهة لسكان هذه القرية. ليسوا هم المعنيون، بل المعني هو توجه السلطة الطائفي الرامي لتغييب هوية الشعب من خلال إبراز وتقديم قرية البديع على حساب هوية القرى الأخرى القريبة والبعيدة منها، كما يلاحظ من خلال تركيز المؤسسات الرسمية فيها كما سيتقدم)

ب- بريد الدراز- الموجود منذ أن أنشئ في أكبر قرية شيعية على الساحل الشمالي للبحرين- وحتى يتحقق معنى التغييب، تم نقل هذه المؤسسة الرسمية، من اكثر من سنة مضت، الى قرية البديع، ليتغير أسمه من بريد الدراز الى بريد البديع.

التتمة صفحة (5)

معالم محو هوية الشعب البحرانى - البقية من ص 4

ت- مدرسة ومركز صحي على الشارع العام، وداخل حدود قرية بني جمرة- تلك القرية التاريخية والكبيرة مساحة وكثافة سكانية. تسمى المدرسة وكذلك المركز الصحي، باسم البديع، فهل يفهم ذلك، إلا بتغيير الهوية؟

ث- بلدية المنطقة الشمالية، هي مؤسسة تخدم كل قرى تلك المنطقة، فكيف يحدد مبناها وإدارتها في البديع؟. لو ان البديع تقع في الجزء المتوسط من هذه المنطقة، لأمكن التفهم، أما وأن تقع في الطرف الأبعد منها، فلا يوجد تفسير إلا التغييب للقرى الأخرى، والتي هي أكبرمساحة وسكاناً.

ج- موقع إدارة المحافظة الشمالية، التي التي تزامنت فكرتها مع فترة أمن الدولة، موجود في البديع.

ح- مركز الشرطة للمنطقة الشمالية موجود في قرية البديع

خ- المركز الزراعي والبيطري التابع لوزارة البلديات والزراعة موقعه في قرية البديع.

د - بريد جدحفص، والذي تأثر أيام التسعينات، تم إغلاقه معبراً عن تغييب وإزالة وجود لهذا القطاع في تلك المنطقة.

ذ- كرباباد- تلك القرية التي ارتبط اسمها تاريخياً بقلعة البرتغال المعروفة، ولكونها شيعية- تم تغييب إسمها على العلامات المرورية التي تم استحداثها للمنطقة التي سميت لاحقاً بمنطقة السيف. فهل يرى أحداً أسم كرباباد على الشارع الرئيسي الذي يجري بمحاذاة تلك القرية المغيبة؟

ر- مدينة حمد وتغييب القرى المتاخمة: من الملاحظ على الشارع الرئيس لهذه المدينة- شارع ولي العهد- غياب أي دليل مروري واحد يشير الى القرى اللصيقة من المدينة، قرى: المالكية، كرزكان، دار كليب، شهركان، دمستان، وغيرها. هل يوجد سبب غير التغييب المتعمد؟

ز- أين النعيم من الشوارع القريبة منها ومن السوق المركزي؟

س- الجفير، والحديث عن إستبدال اسم المنطقة الجديدة منها حيث العمارات والفنادق، باسم "الفاتح".

ش- الدير وسماهيج، وعراد: أين هم من خرائط الإرشاد المروري عند مدخل جزيرة المحرق؟

التضييق في ممارسة العقيدة والحرية الدينية:

كما هو معلوم فإن تشييد وإعاد تبناء أو ترميم المساجد في البحرين لا يمكن الا بترخيص رسمي. ورغم ان المساجد تتبع ادارات الاوقاف، الا ان الاوقاف ليست هي التي تقرر الترخيص وانما وزارتي العدل والاسكان. وحسب تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان الصادر في اكتوبر 2003م، "التمييز والتمايز في البحرين- القانون غير المكتوب" فإن سجلات دائرة الاوقاف الجعفرية لم تستلم أي طلبات مسجد جديد خلال خمس سنوات الماضية، حيث كان مسجد الإمام المنتظر في مدينة حمد هو أخر مسجد جديد. بينما في المقابل تم استلام 21 مسجدا جديدا لم يكن بينها أي مسجد للشيعة، كالتالي: 10 مساجد جديدة في عام 2001، وسبعة مساجد في عام 2002، و 4 مساجد لغاية يوليو 2003.

ونظرة فاحصة على توزيع المساجد في المناطق الحديثة يتم استقرأ المنهجيو القائمة وأبعادها:

•الرفاع البحرينية- المحرمة على الشيعة:

أين يوجد في العالم، في بلد مسلم، يتعطل طلب بناء مسجد لعبادة الله الواحد الأحد، لسبب واحد وهو ان المتقدمين بالطلب هم شيعة. إنها الرفاع، في المنطقة التي استطاع هؤلاء ان يتملكوا منها عبر قسائم الإسكان. اما غيرهم من الشيعة، فإنهم ممنوعون من أي نشاط عقاري يفضي الى تملكهم إي قطعة ارض أو مبنى. هو قانونٌ غير مكتوب يقوم بمتابعته وتنفيذه ديوان ولي العهد سابقاً والملكي حالياً. أي منطق يقبل المماطلة والتعجيز في النظر بطلب بناء المسجد، والذي تجاوز اكثر من عشرين سنة؟

•مدينة حمد- 4 مساجد من أصل 24، ولا مأتم واحد:

مضى على إنشاء مدينة حمد أكثرمن 20 سنة، والطلبات – والوساطات- تترى لبناء مأتم –واحد فقط- لمدينة يربوا عدد سكانها على 15 ألف نسمة. والسلطة تتمنع في إعطاء التراخيص، وليس القيام ببناء مساجد للشيعة في تلك المدينة. فمن أصل 24 مسجد، سعت الدولة لدعم اكثرها، لايوجد غير أربعة مساجد للشيعة، بسعي ودعم الأيادي البيضاء من المتبرعين الكرماء. وبالرغم من المحاولات الكثيرة و"الواسطات" والإستجداء، لم يتغير الوضع. الطلبات المحسوبة على الشيعة تعوق، تؤجل، لا تنفذ، ولايوجد إلا المراوغات والردود التسويفية، من اجل التضييق وحصر المساحة "الممنوحة" لأقل قدر ممكن.

* مدينة زايد وهي مدينة حديثة البناء تم تخصيص قطعتي ارض لبناء المساجد ولم تخصص اي منها لمسجد شيعي.

•مدينة عيسى، وهي أقدم مدينة حديثة بنيت بشكل مخطط، فمن مجموع 24 مسجد وجامع بالمدينة، يوجد 4 مساجد فقط للشيعة. ولا يوجد إلا مأتماً واحداً، آيلاً للسقوط.

•قرية عراد والمناطق المجاورة: فمن مجموع 22 مسجد موجود في المنطقة، هناك 6 مساجد فقط للشيعة، مع العلم أن هذه المساجد الشيعية موجودة داخل قرية عراد، ولم يسمح ببناء مساجد في المنطقة المسماة عراد الإسكان أو عراد الجديدة.

•هذا هو الوضع في المناطق المشتركة مع الشيعة، أما في المناطق غير الشيعية، فإن بناء المساجد المحسوبة عليهم محرمٌ ومن الكبائر!! وبل هناك توجه حالياً لبناء مساجد في المناطق الشيعية ولكنها غير محسوبة عليها، من امثال ذلك سار، باربار، بعض قرى شارع البديع، غير قرية البديع. وللعلم، هناك شيعة يقطنون بعض المناطق غير المحسوبة عليهم، اطراف قرية البديع مثلاً، ولا يوجد ولا مسجد واحد لهم.

ليس القصد من هذا الحديث الإستنهاض الطائفي البغيض والإستعداء، كما لايجب ان يفهم منه استفزاز أي جهة او الإنتقاص من اي أحد، ولكنه أمرٌ سيء، يفوق اللياقة وكل الأعراف والحدود. ليس الهدف أن يتم التقصير على الآخرين، بل وقف مسلسل التغييب، والتهميش وفسح المجال للمطالب الحقيقية والطبيعية للشعب ليمارس طقوسه وعبادته لله دون إنتهاك لحقوق أحد، كائناً من كان.

كلنا مسلمون مؤمنون بالواحد الأحد، لا شريك له، ونحن له عابدون. وحين تتوجه المسلكية بشكل يفوق التسلسل المنطقي، يصبح أمر غير طبيعي بل استهداف وتغييب لهوية هذا الشعب. وحتى تبرز مظلومية هذا الشعب، لابد من تسليط الضوء على معالم هذا التغييب الموجه والممنهج، بغية ظهور الحقيقة وتعريفها للعالم ومنظماته ومؤسساته الحقوقية والقانونية، مستدركين إلزامية توقف عملية محو الهوية البحرينية. هذا واجبٌ على جميع أفراد الشعب.

(الحلقة القادمة: مقترح برنامج مناهضة مشروع التغيير الديموغرافي ومحو الهوية)

التحدي الطائفي في البحرين
(من أجل منع الصراعات الدولية)
تقرير أعدته "المنظمة الدولية للأزمات"

الموجز التنفيذي وخلاصة التوصيات

أربعة أعوام ونيف مضت على إعلان الملك حمد بن عيسى آل خليفة عن خطةٍ طموحةٍ للإصلاح، بيد أن تجربة البحرين الهشة في الانفتاح السياسي هي أقرب ما تكون اليوم الى التوقف إن لم يكن التعثر والفشل. إن تراكب الصراع السياسي والاجتماعي مع التوترات الطائفية يشكل مزيجا ملائما لانفجار الأوضاع، وما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المظالم الواقعة على الشيعة المهمشين الذين تشكل نسبتهم70% من السكان، فإن البحرين التي غالبا ما توصف بأنها نموذج يُحتذى للإصلاح عربيا مقبلة على أوضاع خطرة قادمة. إن الولايات المتحدة، التي باركت هذه الإصلاحات وتعد الراعية الأساسية للحكم، مطالبة بتخفيف غلواء مديحها لحكومة البحرين وحثها لها على استئناف ما بدأته في عام 2001م وبحث سبل ناجعة للتعاطي مع مسألة التمييز الطائفي الحساسة.

إن مشاكل البحرين تتعدى موضوع التمييز الطائفي لتشمل الصراعات المزمنة بين الحكومة والمعارضة، والبطالة المتزايدة، المعدّلات العالية للفقر، وغلاء المعيشة، وبشكل عام فان تأسيس نظام سياسي مستقر يتطلب تغييرا أساسيا في شكل العلاقة بين الحكم والمواطنين كافة.
لقد أقدمت الحكومة مؤخرا على اتخاذ خطوات من أجل إصلاح ما أعتُبر أتوقراطية غير فعالة، إلا أنها مازالت تعاني من الفشل في جانبين هامين: الأول إن الإصلاحات لم تكن متناسقة، مما حدا بالكثير من المراقبين المحليين إلى النظر إليها كمحاولة أبعد ما تكون عن النية لتعاقد سياسي جديد بين الحاكم والمحكوم بقدر ما كانت من أجل إسباغ الشرعية القانونية والدستورية على قبضة العائلة الحاكمة على السلطة. والثاني هو أن الحكومة لم تفعل شيئا على أرض الواقع من أجل معالجة مسألة التمييز والتوتر الطائفي، وفي الحقيقة فان الوضع قد ازداد سوءا مما أدى إلى تنامي شعور الشيعة بالتهميش السياسي والغبن الاجتماعي. لقد عانى الشيعة في البحرين طويلا، بل يغضبهم، تشكيك السلطات والسنة في ولائهم للوطن وعلاقاتهم مع الرموز الدينية في المذهب الشيعي في كل من العراق وإيران. وهي نظرة نابعة من سوء فهم الحكومة لطبيعة العلاقة بين القيادتين الروحية والسياسية لدى الشيعة.كما يتم تجاهل حقيقة أن ازدياد الاحتقان الطائفي خلال العقدين الأخيرين كان بفعل التوترات السياسية المحلية والإحباطات الاجتماعية أكثر من أي مؤثرات خارجية.

مما يستدعي القلق البالغ في الآونة الأخيرة هو لجوء الحكومة المتزايد لإجراءات أكثر قسوة بالاعتماد على أساليب بوليسية مستبدة لحفظ النظام في البلاد. وفي نفس الوقت فان هناك مؤشرات على انحسار متزايد في قدرة الزعامات الشيعية المعتدلة على لجم تلك الأوساط التي تدعو إلى اتباع سياسات أكثر تصادمية. وفي حين أن بعض المعارضين يميلون إلى سياسة تصالحية فإن البعض الآخر يدفع باتجاه مواجهة أكبر مع السلطة. ومع تنامي ديناميكيات هذا الاستقطاب الخطر، فان الحكومة والمعارضة المعتدلة قد يفقدان سريعا قدرتهما على السيطرة، وبالتالي فان على الطرفين التحرك السريع للحيلولة دون وقوع ذلك.

التوصيات

الى حكومة البحرين:

1) إنهاء ممارسات التمييز ضد الشيعة من خلال:
أ- وقف التلاعب بالتركيبة السكانية في البحرين من خلال التجنيس السياسي للأجانب وتوسيع حق التصويت ليشمل مواطني المملكة العربية السعودية.
ب- وضع حد للخطاب الرسمي والإعلامي الذي يشكك في ولاء المواطنين الشيعة ويصف المعارضة بأنها طائفية.
ت- توظيف الشيعة في قوة دفاع البحرين وقوات الأمن المحلية لكي تتسم بالتنوع.
ث- إنهاء الممارسات المعلنة وغير المعلنة التي تمنع الشيعة من السكن في مناطق ذات غالبية سنية.
ج- إصدار تشريعات تحدد و تجرّم بصورة واضحة كافة أشكال التمييز العرقي أو الطائفي.
ح- إجراء عملية إحصاء سكاني يعكس طبيعة الواقع في البحرين بما في ذلك معلومات عن الانتماء الديني والاثني والوضع الاجتماعي/الاقتصادي.
خ- إيجاد منتدى وطني يجمع بين الجمعيات السياسية وممثلي الحكومة وذلك لبحث التحديات التي تواجه البلاد والوصول إلى أفضل السبل لعلاجها.

2) تعميق عملية الإصلاح السياسي من خلال:
أ- إعادة رسم خريطة الدوائر الانتخابية بما يعكس، بشكل حقيقي ودقيق، الواقع الديموغرافي والطائفي.
ب- تطوير القدرات التشريعية للمجلس المنتخب إما بتقليص حجم المجلس المعين إلى عشرين أو بتحديد دوره كمجلس استشاري فقط، كما ورد في ميثاق العمل الوطني لعام 2001م:
ت- منح المجلس المنتخب السلطة لصياغة وسن التشريعات:
ث- إلغاء القيود على تشكيل الأحزاب السياسية ووقف المضايقات والمراقبة على الأنشطة السلمية المعارضة.
ج- اعتماد أساس الكفاءة في التعيين للمناصب الحكومية العليا، وتعيين أشخاص من خارج عائلة آل خليفة للمناصب الوزارية.

3) ترويج احترام مبدأ سيادة القانون وذلك عبر:
أ- إصدار التشريعات الحامية لحرية التعبير والتجمع وفقا للمعايير الدولية.
ب- التوقف عن ممارسة الاعتقال السياسي واطلاق سراح السجناء السياسيين.
ت- التأكد من أن جميع المواطنين والمقيمين في البحرين، بما فيهم أبناء العائلة الحاكمة، محاسبون أمام القانون عن أي انتهاكات يقومون بها مثل استغلال الوظيفة العامة من أجل الثراء الشخصي.
ث- ترسيخ الشفافية في المعاملات الحكومية المالية والمحجوزات والمركز المالي والمصالح التجارية لجميع مسئولي الحكومة ممن هم برتبة وزير فما فوق.

4) توسيع الجهود الحالية لمعالجة تردي الأوضاع الاجتماعية-الإقتصادية وأزمة البطالة وذلك عن طريق:
أ- الملاحقة الجنائية لأصحاب الأعمال الذين يوظفون العمال الأجانب

التتمة صفحة (7)

تتمة تقرير منظمة الأزمات

ممن يحملون تأشيرات عمل غير شرعية.

ب- توسعة الفرص للتدريب الفني والمهني.

ت- تسريع الخطوات التنفيذية لإصلاحات سوق العمل التي شكلها ديوان ولي العهد وقطاع الأعمال.

ث- فرض الشفافية في معاملات القطاعين العام والخاص.

ج- خصخصة الأراضي المملوكة من قبل العائلة الحاكمة وعرضها للبيع على الناس مع منح مساعدات حكومية قصيرة الأمد، أو بأسعار السوق المحددة بعدالة.

إلى الشيعة وقادة المعارضة:

5) تعميق المشاركة في العملية السياسية وذلك عن طريق:

أ- التعاون مع أعضاء البرلمان الذين يسعون لحل المأزق الدستوري والسياسي الحالي.

ب- توسيع العلاقة مع مسئولي النظام كديوان ولي العهد الذين يبدون التزاما بتخفيف وطأة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الواقعة على الشيعة.

ت- تشجيع الشيعة العاطلين عن العمل للانخراط في برامج التدريب الحكومية.

ث- القبول بالمشاركة في انتخابات عام 2006م شريطة أن تعيد الحكومة رسم المناطق الانتخابية.

6) الترويج للأنشطة السلمية وتوقي التهديد بالمواجهة.

7) صياغة برنامج سياسي، والقبول بقانون ينظم الأحوال الشخصية ويسمح للمرأة بخيار اللجوء للمحاكم الشرعية أو محاكم الدولة.

إلى حكومة الولايات المتحدة:

8) التخفيف من لهجة الثناء والاطراء للبحرين باعتبارها نموذجا إصلاحيا، وحث الحكومة على التالي:

أ- جعل دستور 2002م يتماشى مع دستور 1973م لعودة السلطة التشريعية إلى المجلس المنتخب من البرلمان.

إنهاء التمييز ضد الشيعة وإعادة رسم الدوائر الانتخابية لتعكس التركيبة السكانية بشكل أفضل.

عمّان / بروكسل 6 مايو 2005م.

قانون الجمعيات السياسية يسدل الستار على حلم الإصلاح الديمقراطي في البحرين
تقرير صادر عن مركز البحرين لحقوق الإنسان

27 يوليو 2005

أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين قانونا جديدا يقيد عمل الجمعيات التي تمثل القوى السياسية في البلاد، ويخيرها بين العمل الصوري الشكلي وفقا للقانون الجديد، وبين الحظر التام لنشاطاتها، مما يغلق المتنفس العلني لعمل المعارضة، ويرجع البلاد إلى حالة الاحتقان السياسي والأمني تحت غطاء ديمقراطي زائف كما هو موجود في بلاد عربية أخرى. وكان مجلسا الشورى والنواب قد أقرا القانون المذكور الذي تقدمت به الحكومة رغم الاعتراضات الواسعة من قبل جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة. ولم يتم الأخذ بمشروع القانون المعدل الذي تقدمت به تسع من الجمعيات السياسية القائمة، كما لم يتم الالتفات إلى تهديد بعض تلك الجمعيات بحل نفسها بشكل مؤقت أو دائم في حال صدور القانون.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يؤكد على أن الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق دون التعددية السياسية وتداول السلطة لتفعيل مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات جميعا، وضمان حق المواطن في المشاركة السياسية وتغيير حكومته بشكل سلمي. وذلك لا يتأتى إلا بوجود أحزاب حرة تشارك في تكوين السلطة التشريعية والرقابة على الحكومة، ولا يتحقق ذلك لا إذا كان لهذه الأحزاب من الإمكانيات المادية وحرية النشاط السلمي ما تستطيع بواسطته أن تحافظ على التوازن السياسي، وتفعيل العملية الديمقراطية بشكل حقيقي. ولا معنى للتعددية السياسية إلا إذا كانت الأحزاب موازية للسلطة التنفيذية وليست خاضعة لها.

ويستعرض تقرير مواد قانون الجمعيات السياسية الجديد والذي يعطي الحكومة - ممثلة في وزير العدل - صلاحيات وهيمنة على الجمعيات السياسية سواء في التأسيس أو الرقابة أو الحل المؤقت أو الدائم. كما يفرض القانون قيودا مشددة على النشاط والتمويل والاتصال الخارجي، ويمنعها من استخدام المؤسسات العامة ودور العبادة والمؤسسات التعليمية لممارسة نشاطها، دون تحديد طبيعة ذلك الاستخدام. ويمنع القانون الاستقطاب الحزبي في صفوف قوات الدفاع وأجهزة الأمن، تاركا - وفقا لمرسوم بقانون سابق - للحكومة النفوذ الكامل على مشاركة منتسبي تلك الأجهزة في أية انتخابات. كما يسلط القانون ديوان الرقابة المالية على الجمعيات وهو تابع للجهة التنفيذية. ويمكن القانون الحكومة من الامتناع عن تسجيل الجمعية أو حلها بحجة أنها طائفية أو دينية أو أنها غير إسلامية، أو لأنها مخالفة للدستور المثير للجدل الذي صدر عام 2002. وسيتم استعراض مواد القانون تحت العناوين التالية:

1. حظر العمل السياسي إلا ضمن القانون الجديد المتشدد تحت طائلة العقوبات

2. جمعيات المعارضة المخالفة لدستور 2002 لن يتم تسجيلها، أو سيتم حلها متى أرادت الحكومة

3. الهوية الدينية أو الأيدلوجية أو الطائفية سبب لرفض تأسيس الجمعيات المعارضة أو لحلها

4. إجراءات تأسيس الجمعيات السياسية تحت سيطرة الحكومة

5. تحكم السلطة التنفيذية في النشاط والرقابة

6. تضييق العضوية وحرمان شريحة كبيرة من الشباب من النشاط السياسي

7. الحكومة تحتكر لنفسها أصوات قوات الدفاع والأمن

8. حظر النشاط خارج البحرين أو الارتباط بجهات خارج البحرين

ويكمل قانون الجمعيات السياسية الجديد مجموعة من القوانين القمعية التي صدرت في العهد الماضي أو الحالي. إلا أن موافقة مجلسي الشورى و النواب على تشريع مثل هذا القانون الذي ينتهك مبادئ أساسية في الدستور ومعايير حقوق الإنسان هو سابقة خطيرة تعكس درجة الخلل في هيكل وتركيبة وأداء هذين المجلسين، مما سيضعهما في مواجهة مباشرة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. ويكشف واقع العملية التشريعية في البلاد وهيمنة السلطة التنفيذية عليها بشكل كامل.

وليس بالإمكان عمليا تعديل هذا القانون عبر آليات مجلسي الشورى والنواب نفسها - حتى وان شاركت المعارضة في الانتخابات القادمة- وذلك بسبب سيطرة الحكومة على المجلسين عبر تعيين نصف الأعضاء والتوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية وضيق الصلاحيات التشريعية للمجلسين في مقابل الحكومة. وقد أخفق المجلسان حتى الآن في تعديل أي من القوانين المتشددة سواء التي تنتمي للعهد السابق مثل قانون العقوبات لعام 1976 أو قانون الجمعيات لعام 1989، أو القوانين التي أصدرتها الحكومة في العهد الجديد مثل قانون الصحافة المعدل وقانون 56 لحماية مرتكبي جرائم التعذيب واللذان صدرا عام 2002. بل أن المجلس اخفق حتى في تعديل لائحته الداخلية التي فرضتها عليه الحكومة. ومن ناحية أخرى لن يكون مفيداً الطعن في القانون لدى المحكمة الدستورية، لأن أعضائها تم تعيينهم بالكامل من قبل الملك، وهم من الموالين للسلطة، وقد رفضوا طعون في قوانين قمعية أخرى.

وتكمن الخطورة الأخرى لصدور قانونا خاصا بالجمعيات السياسية دون إلغاء أو تعديل قانون الجمعيات المتشدد الصادر عام 1989، في أن الأخير سيظل حاكما على الجمعيات الأخرى، ومنها جمعيات حقوق الإنسان والشباب والجمعيات النسائية وذلك القانون يؤكد خصوصا على المنع من ممارسة أي نشاط سياسي وفقا للمادة 18 منه. علماً بان تفسير الحكومة للنشاط السياسي هو كل ما له علاقة بالمواضيع أو الشئون السياسية. وكانت الحكومة قد استخدمت هذا القانون في العام الماضي لحل مركز البحرين لحقوق الإنسان، والذي لجأت جمعيته العمومية إلى فك ارتباط المركز مع ذلك القانون.

منظمات دولية تطالب بالتحقيق في ضرب النشطاء الحقوقين

ناشدة مختلف منظمات حقوق الإنسان حول العالم ، حكومة آل خليفة في فتح تحقيق محايد لما مارسته قوات الصاعقة والشغب من ضرب للنشطاء والمعتصمين الذين كانوا ينون إقامة مسيرة إتجاة البرلمان . ففي تاريخ 15 يوليو كان مقررا أن تقوم لجنة العاطلين عن العمل مسيرة بإتجاة البرلمان ، وقبل بدأ المسيرة إنتشرت قوات الصاعقة من قوات وزارة الدفاع والجيش في نقطة الإنطلاق وأغلقت المنافذ المؤدية للموقع ، وقد تمكن بعض النشطاء مثل عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب وعباس العمران وليلى دشتي من التواجد في نقطة البدأ .

لكن قوات الصاعقة فاجأت الحضور بحضور أعداد كبيرة من افراد القوات ومحاصرة المعتصمين ، وبدأت بالضرب بالهروات بشكل همجي وبقوة في كان مناطق الجسد . وعلى أثر ذلك جرح أكثر من 50 من أفراد الشعب ، وكان نصيب كل من نبيل رجب وعبدالهادي الخواجة وعباس العمران الضرب المركز .

المنظمات الدولية تقول أن ذلك خلاف لكل الحقوق الدولية والمواثيق في حق التجمع والاعتصام ، وأصدرت كل من HRW , APHRA , CCR, FL , IFHR , AI , ARIC مناشدات للتحقيق الفوري لماحدث ، حيث أشارت لقلقها الشديد لما حدث للمدافين عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب.

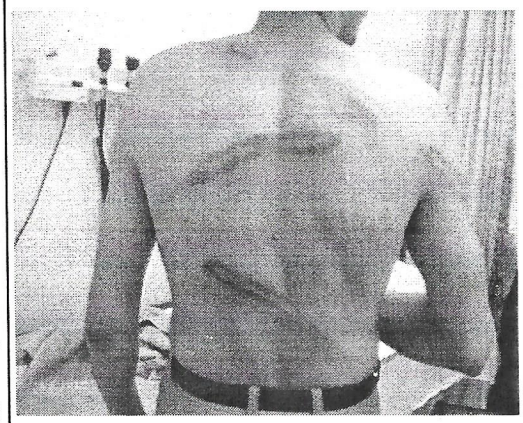

صورة رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة ووحشية آثر الضرب

الحاكم الصالح

وصفوا لي حاكما
لم يقترف، منذ زمان،
فتنة أو مذبحة!
لم يكذب!
لم يخن!
لم يطلق النار على من ذمّه!
لم ينثر المال على من مدحه!
لم يضع فوق فم دبابة!
لم يزدرع تحت ضمير كاسحة!
لم يجر!
لم يضطرب!
لم يختبئ من شعبه
خلف جبالٍ الأسلحة!
هو شعبيٌ
ومأواه بسيط
مثل مأوى الطبقات الكادحة!
******
زرت مأواه البسيط، البارحة
.. وقرأت الفاتحة!

احمد مطر

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

بالمليارات. فقد تضاعفت العائدات النفطية في الاعوام الثلاثة الاخيرة ثلاث مرات، ولكن الشيخ حمد وعصابته يرفضون ادخال هذه العائدات ضمن الميزانية العامة التي ما يزالون يقدرونها على اساس سعر برميل النفط ما يعادل 15 دولارا، بينما السعر الحقيقي يصل الى 50 دولارا. هذه الوفرة المالية العملاقة ساعدت النظام على الانفاق الواسع للدعاية واعادة ترتيب الاولويات، وتجنيس عشرات الآلاف من الاجانب. كما ان الشيخ حمد وعصابته وضعوا ايديهم على الاراضي البحرية بمساحات واسعة، في غياب اية محاسبة شعبية. هذا بالاضافة الى الجزر الكبيرة التي استولوا عليها مثل ام النعسان التي يملكها الشيخ حمد والتي تعادل في مساحتها مساحة جزيرة المحرق التي يقطنها ربع سكان البحرين. وكذلك جزر حوار التي انفقت اموال البلاد لضمان تبعيتها للبحرين بعد خلاف طويل مع قطر بشأنها، وبعد تحقق ذلك اصبحت تحت تصرف العائلة الخليفية، ولا حق لاي من المواطنين في التملك فيها او مساءلة العائلة الخليفية حول ما يجري فيها.

البحرين اذن تعيش في ظل عائلة غاصبة احتلت البلاد قبل مائتي عام وما تزال تمارس دور المحتل، ولا تؤمن بمبدأ المواطنة المتساوية مع بقية ابناء البلاد. بل ان ابناء البلاد الاصليين يواجهون خطر التحول الى اقلية في ظل الاجراءات الخليفية في التجنيس والتوظيف. ولم يرحم الشيخ حمد وعصابته عشرات الآلاف من العاطلين الذين منعوا من التظاهر وجلدت ظهورهم بالسياط لمجر تعبيرهم الحر عن اوضاعهم. فالعاطلون يتعرضون لعذاب متواصل وذلك بتحويلهم الى مخلوقات غير ذات شأن، ولا تتوفر لهم ايسط مقومات الحياة الكريمة، كالرعاية الاجتماعية والمعونة المالية التي يعمل بها في الدول المتطورة. هؤلاء محكومون بالموت او التلاشي في ظل هذه العائلة الجائرة التي استلبت البلاد وخيراتها، ولم تراع في أهلها ذمة او عهدا. واذا كان قانون الجمعيات الذي فرضته العائلة الخليفية وأقرته مجالسها الصورية الشهر الماضي، يعبر عن تحول خطير في المنحى السياسي في البلاد، فان الشعب مهدد بقوانين أشد صرامة وقمعا في ما هو مقبل من الايام. فاذا كان الشعب قد عاش اياما سوداء في ظل الارهاب الخليفي، فان الايام الأشد سوادا لم يعشها بعد، فهو محارب في وجوده وهويته وماله وحياته وكرامته. وليس هناك بلد خليجي آخر يعاني شعبه مما يعاني منه شعب البحرين. واذا كانت اساليب التخدير التي مارسها الشيخ حمد وعصابته منذ صعوده الى الحكم بعد وفاة والده في 1999 قد بدأت تفقد مفعولها، وبدأ الناس في الاستيقاظ على واقعهم الحقيقي، فان الاساليب الجديدة التي بدأ الشيخ حمد يمارسها تبدو اكثر شراسة وأقل احتراما لحقوق الانسان، او اهتماما بالرأي العام المحلي او الدولي. ويعتقد النظام ان امتلاكه المليارت المختلسة من اموال الشعب سوف تساعده على تخطي عقبات المعارضة، خصوصا بعد ان استطاع تأميم قطاع واسع منها، وأدخل الخوف والرعب في نفوس الكثيرين. كما انه يراهن على الدعم السياسي من بريطانيا وامريكا. وتجدر الاشارة الى ان بريطانيا هي التي دعمت حكم الاقلية في عدد من البلدان منها جنوب افريقيا، وروديسيا (زيمبابوي حاليا) والعراق والبحرين. وحيث قد سقطت تلك الانظمة بسبب الوعي الشعبي في تلك البلدان وفي العالم، فقد سعى الشيخ حمد لتغيير وضع عائلته في البلاد عن طريق مشروع التجنيس السياسي الذي هو أخطر تطور في تاريخ البلاد منذ قرون.

وفي الوقت الذي يتذكر فيه شعب البحرين الذكرى الثلاثين لتعليق العمل بدستور البلاد التعاقدي، وحل المجلس الوطني، فانه يناشد العالم الحر التدخل لوقف الجرائم الخليفية التي ترتكب يوميا بحق شعب البحرين، والتي تغلف بادعاءات ديمقراطية فارغة، وينفق عليها اموال البلاد المختلسة. ان شعبنا لن يتراجع عن موقفه في المطالبة السلمية بحقوقه المشروعة المتمثلة باقامة نظام ديمقراطي حقيقي، يكرس التعددية والتناوب على السلطة ويؤكد حق الشعب في تقرير مصيره. وهو يناشد المجتمع الدولي التدخل لوقف مشروع التخريب الخليفي الذي فرضه الشيخ حمد على البلاد، بدون تأخر، وقبل ان يكتمل مشروع تغيير التركيبة السكانية للبلاد. انها مسؤولية دولية خصوصا في هذه الفترة التي يواجه العالم مخاطر الارهاب الذي يمتد بجذوره الى انظمة الاستبداد التي يمثل النظام الخليفي واحدا منها. فالارهاب والتطرف انما ينشآن في ظل انظمة الحكم الاستبدادية، وعلى العالم الذي يسعى لمحاربتهما العمل على رفض انظمة الحكم التوارثي الاستبدادي، وفي مقدمتها النظام الخليفي الجاثم على صدور اهل البحرين.